منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

الخطة التنفيذية لدعم رائدات الأعمال

٢٠٢٦م – ٢٠٣٠م

الإصدار الأول | أكتوبر ٢٠٢٦م

فهرس محتوى الدليل

أولاً: التمهيد	٣
١-١ المشهد الحالي	٣
١-٢ الغرض	٤
١-٣ الفئة المستهدفة	٤
١-٤ مبادئ العمل	٤
ثانياً: تعريف المنشأة المملوكة للمرأة	٤
٢-١ معيار الملكية	٤
٢-٢ معيار القيادة	٤
٢-٣ أحكام عامة	٥
ثالثاً: محاور العمل	٥
المحور الأول: بناء القدرات والتأهيل	٥
المحور الثاني: التمكين والوصول إلى برامج النمو	٥
المحور الثالث: الجاهزية المالية والوصول إلى الأسواق	٥
المحور الرابع: القياس والإفصاح	٥
البرامج والمبادرات الداعمة	٦
رابعاً: الأهداف والمؤشرات والمستهدفات	٦
الهدف الأول: رفع مشاركة المرأة في النشاط الريادي	٦
الهدف الثاني: نمو المنشآت المملوكة للمرأة	٧
خامساً: الشمول المالي للمرأة	٧
٥-١ الأهداف التفصيلية	٧
٥-٢ المشهد الحالي	٧
٥-٣ البرامج والمبادرات القائمة	٨
٥-٤ المؤشر	٨
٥-٥ الإجراءات	٨
٥-٦ تطوير البيانات	٨
سادساً: آلية الرصد والتقييم	٩
سابعاً: الحوكمة والنطاق	٩

أولاً: التمهيد

شهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الماضية تحوّلاً واسعاً في مشاركة المرأة الاقتصادية، انتقلت به من مستهدفات طموحة إلى نتائج متحققة سبقت جداولها الزمنية. فقد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ١٧% في عام ٢٠١٧ إلى ٣٦,٣% بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٥، متجاوزةً مستهدف رؤية السعودية ٢٠٣٠ البالغ ٣٠٪ قبل موعده. كما ارتفعت نسبة النساء في المناصب الإدارية العليا والمتوسطة من ٢٨,٦٪ إلى ٤٣,٨٪ خلال الفترة ذاتها، وفق بيانات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

وامتد هذا التحول إلى قطاع ريادة الأعمال، حيث باتت المرأة شريكاً في النشاط التجاري بالمملكة، بحضور يمتد إلى مختلف القطاعات الاقتصادية دون استثناء، ونموٍّ مطّرد في أعداد المنشآت التي تملكها.

وتستند هذه النتائج إلى منظومة متكاملة من الجهات والبرامج التي تُعنى بتمكين المرأة اقتصادياً، تشمل خدمات التدريب والتأهيل، والمنتجات التمويلية والضمانية، وممكّنات بيئة العمل، ومبادرات التوعية والثقافة المالية.

وتأتي هذه الخطة لتوحيد هذه الجهود في إطار مرجعي واحد، وربطها بأهداف ومؤشرات قابلة للقياس، وإتاحة نتائجها للعموم بصفة دورية؛ تعزيزاً للشفافية، وترسيخاً لموقع المملكة في المؤشرات الدولية ذات العلاقة.

١,١ المشهد الحالي

تُظهر بيانات أطلس الأعمال الصادر عن الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نمواً مطّرداً في حضور المرأة في قطاع الأعمال؛ إذ بلغ عدد المنشآت المملوكة للمرأة في المملكة أكثر من ٧٧٤ ألف منشأة في عام ٢٠٢٥، بما يشكّل ٤٣,٨٪ من جميع المنشآت.

وقد ارتفع هذا العدد من أكثر من ٤٥٠ ألف منشأة في عام ٢٠٢٢ بنمو بلغ ٧٢٪ خلال ثلاث سنوات، كما ارتفعت نسبتها من إجمالي المنشآت بمقدار ٤,٥ نقاط مئوية خلال الفترة ذاتها، مما يعني نمواً أسرع من نمو قطاع المنشآت ككل.

المنشآت المملوكة للمرأة في المملكة ٢٠٢٢ - ٢٠٢٥

السنة	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
عدد المنشآت المملوكة للمرأة	٤٥٠،٠٩٤	٥٣٢،٠٩٤	٦٤٨،٠٤٢	٧٧٤،١٢٣
نسبتها من جميع المنشآت	%٣٩,٣	%٤٠,٦	%٤٢,٤	%٤٣,٨

ويمتد هذا الحضور إلى مناطق المملكة كافة؛ إذ تتجاوز نسبة المنشآت المملوكة للمرأة ٤١٪ في المناطق الإدارية الثلاث عشرة جميعاً، وتبلغ أعلاها ٥٨,٧٪ في منطقة الحدود الشمالية، تليها تبوك ٥١,٦٪ وجازان ٥٠,٢٪ .وتُسجَّل أعلى النسب في المناطق الأقل حجماً من حيث إجمالي المنشآت، بما يعكس أن ريادة المرأة نمط ممتد في مختلف مناطق المملكة لا ظاهرة محصورة في المراكز الحضرية الكبرى.

المصدر: أطلس الأعمال — الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت". تحدث البيانات بشكل ربع سنوي.

وإلى جانب التوزع الجغرافي، تُظهر نشرة قطاع الأعمال الصادرة عن وزارة التجارة اتساع حضور المرأة قطاعياً؛ إذ تُسجَّل مشاركة نسائية في جميع الأنشطة الاقتصادية الواردة في النشرة دون استثناء. وتتركز الأنشطة المضافة للسجلات التجارية المملوكة لسيدات خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ في قطاعات التشييد، وتجارة الجملة والتجزئة، وخدمات الإقامة والطعام، والنقل والتخزين، والصناعات التحويلية.

المصدر: وزارة التجارة — نشرة قطاع الأعمال، العدد الرابع عشر، الربع الثاني ٢٠٢٦.

١,٢ الغرض

توحيد وتأطير الجهود القائمة لدعم المرأة في قطاع الأعمال على مستوى المنظومة، وربطها بأهداف ومؤشرات أداء رقمية مربوطة بإطار زمني، وآلية رصد وتقييم دورية، مع إتاحة النتائج للعموم.

وتُصدر الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" هذه الخطة بصفتها الجهة المعنية بتنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعمه وتنميته، وقيادة منظومة ريادة الأعمال في المملكة.

١,٣ الفئة المستهدفة

تُعنى هذه الخطة بشكل مباشر وحصري بـ"رائدات الأعمال" بوصفهنّ فئة مستهدفة ومستقلة، وتشمل:

- رائدات الأعمال في مراحل التأسيس والنمو والتوسع
- المنشآت المملوكة للنساء أو التي تقودها النساء
- الراغبات في دخول قطاع ريادة الأعمال من مختلف مناطق المملكة

١,٤ مبادئ العمل

١. تكافؤ الفرص: تبقى خدمات المنظومة وبرامجها متاحة للجميع وفق معايير استحقاق موحدة
٢. توسيع القاعدة لا تعديل المعيار: تعمل الخطة على رفع نسب المشاركة مع بقاء الانتقاء قائماً على الجدارة
٣. الشفافية والقياس: تُعلن المؤشرات وتُنشر نتائجها دورياً
٤. التدرّج: تُبنى المؤشرات على البيانات المتاحة وتتوسع مع تطور مصادرها

ثانياً: تعريف المنشأة المملوكة للمرأة

لأغراض التصنيف والقياس والإفصاح الإحصائي، تتبنّى هذه الخطة التصنيف المطبَّق لدى الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" والمنشور في أطلس الأعمال، والتي تسهم في دعم و تمكين رائدات الأعمال .

١,١ معيار الملكية

- المنشأة المملوكة للمرأة: هي التي يكون مالكها امرأة، أو يشترك في ملكيتها رجل وامرأة معاً، وفق المسجَّل في ملف المنشأة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- وحدة القياس: ملف المنشأة المسجَّل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وتُحتسب الملفات المسجَّل لديها عامل واحد فأكثر.

٢,٢ معيار القيادة

يُعتمد في تصنيف المنشآت وفق قيادتها على المناصب القيادية المنصوص عليها في نظام الشركات، ومنها رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه والمدير العام والرئيس التنفيذي.

ويأتي ذلك امتداداً لما تحقق من حضور متقدم للمرأة في المناصب القيادية، إذ بلغت نسبتها في المناصب الإدارية العليا والمتوسطة ٤٣,٨٪ وينقل القياس من مستوى الأفراد إلى مستوى المنشأة.

ويُفعَّل هذا الأساس عند اكتمال نشر البيانات المصنّفة حسب الجنس عن شاغلي هذه المناصب في القطاع الخاص، وهو ما تعمل عليه الهيئة العامة للإحصاء بالتعاون مع وزارة التجارة، بما يتيح تصنيف المنشآت وفق قيادتها إلى جانب ملكيتها.

٢,٣ أحكام عامة

- يُعدّ هذا التعريف معياراً للتصنيف والقياس الإحصائي، ولا يترتب عليه أثر في الاستحقاق أو التفضيل في الخدمات أو التمويل
- تُعامل المرأة والرجل على قدم المساواة في أحكام الملكية وقيادة الشركات وفق الأنظمة النافذة، ولا ينشئ هذا التعريف أي تمييز بينهما
- يُبنى التعريف على البيانات والتصنيفات القائمة لدى الجهات المختصة، فلا يستدعي تغييراً في أساس القياس
- يُراجع التعريف دورياً بما يواكب تطور الممارسات الدولية، وبالتنسيق مع الجهات المختصة

ثالثاً: محاور العمل

تنتظم جهود منظومة ريادة الأعمال في دعم رائدات الأعمال ضمن أربعة محاور متكاملة، تقودها الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتعمل من خلال الخدمات والبرامج القائمة المتاحة للجميع وفق معايير استحقاق موحدة.

وتتنوع الجهود القائمة في المنظومة بين برامج التدريب والتأهيل، والمنتجات التمويلية والضمانية الميسّرة، وممكّنات بيئة العمل كبرامج دعم رعاية الأطفال والنقل للمرأة العاملة، ومبادرات التوعية والثقافة المالية، إضافةً إلى برامج الاحتضان والتسريع والوصول إلى الأسواق. وتُذكر هذه الأنماط على سبيل المثال لا الحصر.

المحور الأول: بناء القدرات والتأهيل

رفع مشاركة رائدات الأعمال في برامج التدريب والتأهيل المتاحة في المنظومة، بما يشمل البرامج الإلكترونية وبرامج تطوير رائدات الأعمال والبرامج المشتركة مع الجامعات ومراكز الابتكار، بما يعزز الجاهزية للمنافسة على الفرص المتاحة.

المحور الثاني: التمكين والوصول إلى برامج النمو

رفع مشاركة رائدات الأعمال في مراكز دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع قاعدة المتقدمات لبرامج النمو والتوسع في المنظومة، والتعريف بالحاضنات والمسرّعات المرخّصة.

المحور الثالث: الجاهزية المالية والوصول إلى الأسواق

تأهيل رائدات الأعمال في إعداد القوائم المالية وخطط الأعمال وبناء الملف الائتماني، والتعريف بالمنتجات التمويلية والضمانية المتاحة، وتمكين الوصول إلى الأسواق عبر الملتقيات والمعارض ومنصات الامتياز التجاري.

المحور الرابع: القياس والإفصاح

تنشر الهيئة البيانات المصنّفة حسب الجنس عن المنشآت المملوكة للمرأة بشكل ربع سنوي عبر أطلس الأعمال، وتنسّق مع الجهات ذات العلاقة بشأن توحيد التصنيف وتطوير البيانات، وتُصدر تقرير إنجاز مرحلياً سنوياً يعرض مستوى تحقق أهداف هذه الخطة على مستوى المنظومة.

البرامج والمبادرات الداعمة

تعمل محاور الخطة من خلال برامج ومبادرات قائمة في المنظومة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

البرنامج آو المبادرة	الجهة	نطاق الدعم
برنامج تطوير رائدات الأعمال	الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	تطوير رائدات الأعمال وتحويل الأفكار والابتكار إلى ريادة
شهادة حجم المنشآة	الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	تصنيف المنشآة وتمكينها من المزايا المقررة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
برنامج "قيادية"	مركز القيادات النسائية — جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن	تأهيل القيادات النسائية وتطوير المهارات القيادية بشهادات معتمدة
"قرة" لدعم ضيافة الأطفال	صندوق تنمية الموارد البشرية	دعم تكاليف ضيافة أطفال المرآة العاملة
"وصول" لدعم النقل	صندوق تنمية الموارد البشرية	دعم تكاليف تنقل المرآة العاملة
المنصة الوطنية للقيادات النسائية	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	ترشيح القياديات للمناصب القيادية ولمجالس الإدارات

رابط برنامج تطوير رائدات الأعمال

رابعاً: الأهداف والمؤشرات والمستهدفات

الهدف الأول: رفع مشاركة المرأة في النشاط الريادي

المؤشر: معدل النشاط الريادي المبكر للمرأة (TEA) — المصدر: تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال.

وقد سجّل هذا المؤشر على المستوى الإجمالي قفزة نوعية خلال السنوات الماضية، إذ ارتفع من ١٢٫١٪ في عام ٢٠١٨ إلى ٢٨٫٩٪ في عام ٢٠٢٥، بما يزيد على ضعفي قيمته. وواكب ذلك ارتفاع النوايا الريادية لدى السكان من ٣٦٫٨٪ إلى ٤٨٫٥٪ خلال الفترة ذاتها، فيما بلغ معدل النشاط الريادي المبكر لدى المرأة ٢٧٪ في عام ٢٠٢٥.

تطور المؤشر الإجمالي خلال الأعوام الأخيرة

٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
١٧٫٣	١٩٫٦	١٩٫٢	٢٥٫٣	٣٦٫٤	٢٨٫٩

وتبني هذه الخطة على هذا التقدم، باعتماد مستهدفات سنوية لمعدل النشاط الريادي المبكر للمرأة حتى عام ٢٠٣٠:

السنة	٢٠٢٥ (فعلي)	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠
المؤشر الإجمالي	٢٨٫٩	٣٠٫٣	٣١٫٧	٣٢٫١	٣٢٫٥	٣٣٫٠
معدل المرآة (مستهدف)	٢٧٫٠	٢٨٫٤	٢٩٫٨	٣٠٫٢	٣٠٫٦	٣١٫١

اشتُقّت مستهدفات معدل المرأة بتطبيق معدل النمو السنوي بالنقاط المئوية للمؤشر الإجمالي على القيمة الفعلية لعام ٢٠٢٥.

الهدف الثاني: نمو المنشآت المملوكة للمرأة

المصدر: أطلس الأعمال — الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت".

المؤشر	خط الأساس	الفترة	الدورية	الطبيعة
نسبة المنشآت المملوكة للمرأة	%٤٣٫٨	٢٠٢٥	ربع سنوي	رصد
عدد المنشآت المملوكة للمرأة	٧٧٤٫١٢٣	٢٠٢٥	ربع سنوي	رصد

وقد ارتفع المؤشر من ٣٩٫٣٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٤٣٫٨٪ في عام ٢٠٢٥، بارتفاع مطّرد في كل سنة من سنوات السلسلة.

خامساً: الشمول المالي للمرأة

يمثّل وصول رائدات الأعمال إلى التمويل والاستثمار أحد أبرز محددات نمو منشآتهنّ وتوسعها. ويعرض هذا القسم أهداف الشمول المالي للمرأة ومؤشراته والإجراءات المرتبطة به، استناداً إلى بيانات جهات التمويل التنموي.

٥,١ الأهداف التفصيلية

١. تعزيز جاهزية رائدات الأعمال للتوسع والوصول إلى مستويات تمويل أعلى
٢. توسيع استفادة رائدات الأعمال من المنتجات التمويلية والضمانية المتاحة
٣. معالجة التحديات التمويلية عبر رفع الجاهزية المالية والائتمانية للمنشآت النسائية

٥,٢ المشهد الحالي

تُظهر بيانات جهات التمويل التنموي حضوراً متقدماً للمنشآت النسائية بين المستفيدين من التمويل، على النحو الآتي:

الجهة التمويلية	حصة المنشآت النسائية من عدد المستفيدين	حصتها من قيمة التمويل
بنك التنمية الاجتماعية	٤١٪	٣١٪
بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة	١٩٪	١٨٪
صندوق التنمية الصناعية	١٨٪	٢٪
صندوق التنمية السياحية	١٦٪	١٠٪
صندوق التنمية الزراعية	١٠٪	٥٪

وعلى مستوى الاستثمار الجريء، تبلغ حصة الشركات النسائية من عدد الصفقات ١٣٪، وحصتها من قيمة الاستثمار ٥٪، وفق بيانات بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وتتجاوز حصة المنشآت النسائية من عدد المستفيدين حصتها من قيمة التمويل لدى الجهات كافة، وقد يرتبط هذا التفاوت باختلاف احتياجاتها التمويلية ومراحل نموها. وتعمل الخطة على تعزيز الجاهزية المالية والائتمانية لرائدات الأعمال وتيسير وصولهنّ إلى التمويل الملائم، بما يدعم قدرة منشآتهنّ على التوسع والنمو.

> *ويُشار إلى أن البيانات المتاحة تقيس التمويل الممنوح، ولا تتيح في وضعها الحالي تمييز أثر حجم الطلبات المقدَّمة عن أثر قرارات المنح أو عن حجم المنشآت ذاتها. كما تتفاوت الفترات المرجعية بين الجهات، ولذلك تُعرض الحصص النسبية دون إجماليات مجمّعة.*

٥,٣ البرامج والمبادرات القائمة

تتضمن المنظومة عدداً من البرامج والمنتجات التي تدعم وصول المرأة إلى التمويل وتمكّنها من الاستقرار في سوق العمل وريادة الأعمال، منها على سبيل المثال لا الحصر:

البرنامج أو المنتج	الجهة	نطاق الدعم
منتجات التمويل التنموي	بنك التنمية الاجتماعية	منتجات تمويلية تَدرج المرأة ضمن فئاتها المستهدفة
برنامج "كفالة"	بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة	رسوم ضمان مخفضة لسيدات الأعمال

البرنامج أو المنتج	الجهة	نطاق الدعم
برامج التدريب والتأهيل	صندوق التنمية الصناعية	برامج تدريبية ومبادرات مشتركة موجّهة للمتدربات

وتُتاح برامج التمويل التنموي ومنتجاته للجنسين وفق معايير استحقاق موحدة؛ إذ تؤكد الجهات التمويلية أن منتجاتها الخاصة بالمنشآت، وبرامج تمكين السياحة، وتمويل مشاريع البنية التحتية الاجتماعية، متاحة للمنشآت المستوفية لشروط الأهلية دون تمييز. وتعمل إلى جانب ذلك ممكّنات تستهدف رفع استفادة المرأة من هذه المنتجات، منها رسوم الضمان المخفّضة لسيدات الأعمال، وبرامج التأهيل الموجّهة للمتدربات، وبرامج دعم رعاية الأطفال والنقل للمرأة العاملة.

وتنعكس هذه الإتاحة في مستويات استفادة مرتفعة؛ إذ تبلغ حصة المنشآت النسائية من عدد المستفيدين من التمويل ٤١٪ لدى بنك التنمية الاجتماعية. وعلى مستوى برامج التأهيل، أكملت ١٨٥ متدربة برامج أكاديمية صندوق التنمية الصناعية السعودي، واستفادت ١٤٠ متدربة من برامجه المقدَّمة ضمن مبادرة "ألف ميل".

٥,٤ المؤشر

المؤشر	خط الأساس	المستهدف	مصدر البيانات
نسبة المنشآت النسائية من عدد المستفيدين من التمويل	٤١٪	لا يقل عن ٤٠٪	بنك التنمية الاجتماعية

ويستند المستهدف إلى المستهدف المعتمد لدى بنك التنمية الاجتماعية البالغ ٤٠٪ لنسبة تمويل السيدات من المنشآت، وقد تجاوزه الأداء الفعلي البالغ ٤١٪. وتعمل الخطة على الحفاظ على مستوى الأداء المتحقق وتجاوزه خلال مدتها.

٥,٥ الإجراءات

- تأهيل رائدات الأعمال في إعداد القوائم المالية وخطط الأعمال وبناء الملف الائتماني، بما يعزز جاهزيتهنّ للتوسع
- التعريف بالمنتجات التمويلية والضمانية المتاحة وقنوات الوصول إليها
- الربط بين رائدات الأعمال وجهات التمويل والاستثمار عبر الملتقيات والبرامج القائمة
- التنسيق المؤسسي مع الجهات التمويلية لتوحيد تصنيف البيانات ودورية الإفصاح
- المشاركة في فريق العمل الوطني القائم المعني بالشمول المالي للمرأة، الذي تُعد الهيئة عضواً فيه، بما يكامل جهود الخطة مع الأعمال الجارية لدى الجهات المعنية بالقطاع المالي

٥,٦ تطوير البيانات

تعمل الهيئة بالتنسيق مع الجهات التمويلية على تطوير البيانات المصنّفة حسب الجنس، وفق عنصرين:

١. توحيد معيار تصنيف المنشأة النسائية وفق ما ينص عليه القسم الثاني من هذه الخطة.
٢. رصد الطلبات التمويلية المقدَّمة ومعدلات الموافقة عليها مصنّفة حسب الجنس، بما يتيح قراءة أدق لمسار التمويل. ويُفصح عن المؤشرات بصفة دورية بما يتيح تحديث هذه الخطة وإعادة نشرها.

سادساً: آلية الرصد والتقييم

تتبنّى الهيئة آلية منهجية للرصد والتقييم الدوري لقياس مدى التقدم في تحقيق أهداف هذه الخطة، على النحو الآتي:

١. تتولى الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" متابعة تنفيذ الخطة وقياس مؤشراتها
٢. تُجرى مراجعة نصف سنوية لمستوى التقدم في تحقيق المستهدفات
٣. تُرصد مؤشرات النشاط الريادي المبكر ضمن منظومة الرصد الدوري القائمة لدى الهيئة، وتُرصد مؤشرات المنشآت المملوكة للمرأة ربع سنوياً عبر أطلس الأعمال
٤. تلتزم الهيئة بإصدار "تقرير إنجاز مرحلي" سنوياً يعرض النتائج المتحققة بلغة الأرقام
٥. تُقيَّم نتائج السنة المنقضية قبل اعتماد مستهدفات السنة التالية
٦. تُراجع المؤشرات والمستهدفات مراجعة شاملة كل سنتين بناءً على نتائج القياس وتطور مصادر البيانات، وتُرفع نتائج المراجعة لصاحب الصلاحية

سابعاً: الحوكمة والنطاق

١. الجهة المالكة للخطة: الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"
٢. تغطي الخطة جهود منظومة ريادة الأعمال في دعم رائدات الأعمال، وتقودها الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، كلٌّ في نطاق اختصاصه
٣. تتسق الخطة مع التوجهات والإستراتيجيات ذات العلاقة بريادة الأعمال، وتُحدَّث عند الحاجة بما يضمن استمرار هذا الاتساق
٤. تسري الخطة من تاريخ اعتمادها وحتى نهاية عام ٢٠٣٠